انسياب المعلومات والمشروع الوطنى للمعلومات(*)

أ. حنان الصادق بيزان
عضو هيئة تدريس متعاون - جامعة الفاتح - ليبيا
أخصائية معلومات بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

الوقفة الأولى:

المعلوماتية وحتمية الإدارة الإلكترونية:

من المعلوم أن العالم يشهد ثورة كبرى فى عالم المعلومات والاتصالات (المعلوماتية) تلقى بظلالها على بنية النظام المجتمعى الفكرية والسيكولوجية والحضارية... إلخ، مما أصاب البشرية بالإرهاق والدوار من شدة وفرط الفيضان والتفجر المعرفى فى هذا العصر المعرفى وهو ما صيغ له مصطلح ظاهرة الإرهاق المعلوماتى، أو يعرف باسم «Information Fatigue Syndrome»[1]، بشكل غدت معه المعلومة من أهم موارد القوة للدول. وبطبيعة الحال أدت لمثل هذه الوضعية لانقسام دول العالم إلى غنية تنتج المعلومات وأخرى فقيرة مستهلكة للمعلومات، وبالتالى انتقلت القوة والتحكم فى أسواق الاقتصاد للمؤسسات المجتمعية التى باتت تمتلك القدرة على توفير المعلومات والتحكم فى انسيابها.

ولنتفق منذ البداية على أن مثل هذه الوضعية تجعلنا وجها لوجه أمام تحديين كبيرين يخدم كل منهما الآخر، أولهما: كامن فى التقدم والتطور (التقنى والاتصالى) المتضمن لأجهزة الحواسيب والأقمار الصناعية. والآخر: (معلوماتى معرفى) بمعنى ثقافى فكرى، وإزاء لهذه المتغيرات والأوضاع تراء للباحثة أن تدلى بدلوها مساهمةً منها فى المحاولة لإيجاد مخرج لهذه الإشكالية الكامنة فى (التبعية المعلوماتية)، ولعل الكلمة المفتاح هى (التنمية المعلوماتية)، ومن هذا المنطلق علينا أن نثير تساؤلات عدة ألا وهى كيف نواجه ونحن على أعتاب الألفية الثالثة؟.. وكيف نخطط للتنمية والمستقبل من منظور المعلومات فى ضوء المتغيرات الراهنة والمستقبلية؟ ومدى تأثير انسياب المعلومات على البشرية وعلى وجه التحديد الفقيرة والنامية..؟ وماذا يعنى المجتمع المعلوماتى..؟ بالتالى ما هو الطريق السريع والفائق للمعلومات...؟

وللإجابة عن كل تلك التساؤلات وباقتضاب، حيث سيكون لنا أكثر من عودة لذلك فى متن الورقة، يمكننا القول إن المعلومات وتقنياتها تعد أحد العوامل المؤثرة على إحداث تغيرات فى المجتمع وقوته الفاعلة فى التطور التنموى، وتعد دراسة السياسات المتعلقة بها أداة منطقية لقياس تطور البنية التحتية للمجتمعات وهى تزودنا بالقدرة على المقارنة بين المستويات

(*) ورقة مقدمة للندوة العلمية الأولى حول المعلومات والتنمية تنظيم وإشراف قسم المعلومات باكاديمية الدراسات العليا بالتعاون مع مؤتمر الشعب العام - بالفترة من ٢٨ - ٣٠ من شهر الفاتح ٢٠٠٢ ف بطرابلس.

التطورية لدول العالم ومدى تكيفها مع معطيات المجتمع الدولى الجديد[٢] . وقد يبدو الحديث لأول وهلة عن سياسة تنموية معلوماتية شائكا وتعترضه الكثير من العوائق التى تحد محاولات التخطيط وإمكانية التطبيق، وتجعل منه أمراً مستحيلا وصعبا للغاية إلا أنها ليست بدرجة السوء، والدليل على ذلك يتجسد فى قرار التنمية المعلوماتية كما هو مبين بشكل (١)، وكما سيتضح لاحقا فهو خيار حيوى للتخطيط المستقبلى وتحقيق التنمية الوطنية الذى اتخذته العديد من دول العالم وعلى وجه التحديد النامية منها .

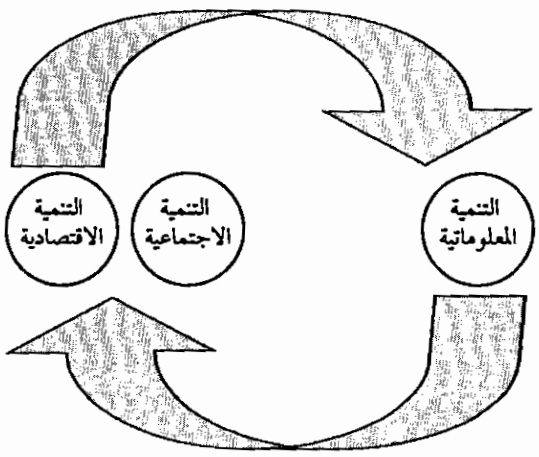

شكل (١) تحقيق التنمية الوطنية

ولعل المتأمل للتحديات المعلوماتية تلك، يلاحظ جليا أن التطور التقنى والتكنولوجى لم يعد تطوراً تقنيا بحتاً يتعلق بالآلة أو الوسيلة أو المنتج فحسب بل امتد ذلك إلى جذور وبنيان المجتمع بأسره، إذ إننا أمام تخلق مجتمعى جديد، فالثورة المعلوماتية آخذة فى مطاردة المجتمع الصناعى القديم ليحل محله المجتمع المعلوماتى الجديد، بمعنى أنه يلعب دوراً مهما ونوعيًا فى كافة التطورات المجتمعية الاقتصادية والسياسية والثقافية . . إلخ، حيث نلاحظ إثر ذلك على حاضرها ومستقبلها وتفرض علاقات تعامل جديدة تمس حياة الفرد والجماعة لم تشهدها البشرية من قبل .

وأود التأكيد على رسالة أساسية ومهمة ألا وهى أن القدرات الإنسانية قد أصبحت هى المحك الرئيسى، وسيكون وقودها الأساسى المعلومات والمعرفة ومعيارها الإنفاق على التطوير والبحث العلمى والإنفاق على التعليم والتدريب، وبالتالى تغيرت المفاهيم وغدت رءوس الأموال البشرية تحل محل رأس المال المادى، وغدت المعلومات Information مصادر للثروة التى تطبق لخلق القيمة والإنتاجية، وأهم عنصر من عناصر المدخلات التى تحول إلى معرفة وخبرة وتطبيق وحكمة[٣] إذا ما أحسن إدارتها واستثمارها كما سنرى لاحقا، ونتيجة لذلك ظهر نظام اقتصادى جديد تميز بالمنتجات والخدمات غير الملموسة التى تعتمد فى أساسها على المعطيات المعرفية مثل البرمجيات .

وفى نفس السياق أدى توسع شبكات المعلومات وتأسيس شبكات معلومات عالمية ظهور ما يعرف بالاقتصاد الكونى للمعلومات Global Information Economy، وبهذا أضحت منجزات العقل الإنسانى والخبرة البشرية متاحة للأفراد والمؤسسات والجماعات قاطبة، إلا أن هذه الثروة المعرفية أتاحت بشكل أكبر للبلدان المتقدمة المصنعة للتقنية دون سواها من المستهلكة، ولذا نلاحظ تلك الأخيرة قد غدت متلقية غير متفاعلة، مستخدمة غير مشاركة،

الأمر الذى أدى إلى تدفق وانسياب المعلومات فى شكل أحادى. إن هذا يشكل خطراً جسيماً وتهديداً لكيان الشعوب والمجتمعات الأقل تقدماً إن صح التعبير، وإذا ما سلمنا بكل ذلك فإن الضرورة تستدعى البحث لإيجاد بدائل لتلك الأوضاع غير المتوازنة.

لقد أردنا من هذه المقدمات بما تتضمن من معطيات الوصول لنقطة مهمة ألا وهى لم يعد أمامنا مجال للشك على حتمية التعامل الإلكترونى المجتمعى من أجل بلوغ مستوى ما يعرف بالحكومة والإدارة الإلكترونية E-Government، والطريق السريع والفائق للمعلومات(*) Information Super Highway إذ يعتبر طريق المعلومات فائق السرعة تطوراً طبيعيا لشبكة الإنترنت التى تعتبر طريقاً إلكترونيا مهما للمعلومات Electronic In-formation Highway، وبينما الطرق الإلكترونى للمعلومات تنمو داخل حدود قارية، فإن الطريق فائق السرعة للمعلومات سيأخذ صيغة كونية.

ولعل السبيل إلى بلوغ ذلك المستوى المنشود هو الميكنة Automation والتعامل التفاعلى فى إطار منافذ وقنوات إلكترونية وفقاً لنظم تشابكية معلوماتية بين كافة النظم المؤسساتية لكيان المجتمع، والتى تستدعى جملة من الاحتياجات والمتطلبات، ومن أهمها بنية تحتية لكيان مجتمع المعلومات الذى ستكون فيه الاتصالات الكونية متوفرة، والمعلومات تنتج على مدى وتوزع وتصبح فيه المعلومات هى القوة المحركة للاقتصاد.

ويقودنا الطرح أعلاه إلى ضرورة إيجاد كيان مجتمعى معلوماتى معرفى كما هو بشكل رقم (٢) تتوفر فيه مجموعات شبكية تتألف والتوسعات الهاتفية وكوابل وأقمار صناعية وألياف ضوئية والحواسيب الرقمية لتراسل البيانات وانسياب المعلومات عن بعد، وتعتبر تلك البنية الأساسية التحتية للمعلومات التى يتم على أساسها عمليات الاتصالات، إذ بتوفرها يصبح للدولة بنية لتداول وتراسل المعلومات بكافة أشكالها النصية والصوتية والرقمية والصور... إلخ التى لن يكون الاقتصاد - أى اقتصاد - قادراً على العمل بدونها فهى تمثل (الطريق السريعة للمعلومات) بُعداً استراتيجيا متميزاً، وتُعد عاملا من عوامل التقدم الاقتصادى المسلم بها وتساندها نوعية أخرى من البنى وهى البنية الفوقية، والتى تتضمن بدورها برمجيات وقواعد البيانات ومنشورات النظم المؤسسية العلمية باستخدام تقنيات معالجية وقدرات فكرية معرفية.

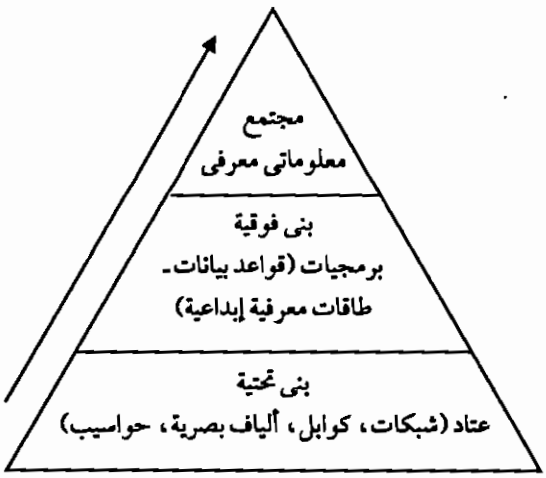

شكل (٢) أسس البناء المجتمعى المعرفى المعلوماتى

وفى هذا المنعطف الحرج نود التأكيد على أهمية النموذج الفكرى للطريق الفائق السرعة

للمعلومات أو الشبكة الكونية ودورها فى تيسير وانسياب المعلومات، إلا أن الصورة لن تكتمل إذ لم يكن لدينا فهمًا واضحًا عن كيفية تداول المعلومات والخدمات بأقصى سرعة ممكنة لجميع الكيانات المعنية بداية من المستوى الفردى ومروراً بالمؤسسى وانتهاءً بأعلى مستوى رسمى بالدولة، حيث يكون ذلك عبر الطريق السريع للمعلومات الذى سوف يجمع كافة المنخرطين فى استخدام المعلومات وإنتاجها وتطوير التطبيقات والخدمات، فهم البائعون والعاملون ومنتجو المعلومات ومستهلكوها، ووفقا لذلك الإطار المعلوماتى الكونى سوف يتزايد الطلب على الخدمات المعلوماتية بنسب عالية.

لا شك أن الطرح أعلاه يعنى تركيز الاهتمام بشكل موسع على الإدارة بشقيها الفنى والبشرى، وإذا ما سلمنا بذلك فإن هناك جملة من المهام الملقاة على النظام المجتمعى من أهمها تعبيد الطريق السريعة للمعلومات من أجل تيسير انسياب وتراسل المعلومات وضمان تدفقها التدفق الصحيح والسليم، إذ إن هذا الطريق السريع المتمثل فى الإنترنت ما هو إلا طريق ترابى ينتظر أن يعبد ليتحول إلى طريق فائق السرعة للمعلومات، وأن محاولة التعبيد تلك تشترط فى توفرها نوعين من الهياكل والبيانات الأساسية (التحتية والفوقية) معتمد بشكل أساسى على تنمية طاقات فكرية وإبداعية، أى بمعنى تنمية الطاقات المعرفية[٤]. يضاف إلى ذلك أن العائل الإلكترونى يفرض حقوق وواجبات ومهارات لم نعهدها من قبل كحماية حقوق النسخ وتداول المعلومات الإلكترونية، أى بمعنى (الملكية والخصوصية) كما سنرى لاحقا فى متن الورقة، كذلك القدرة والمهارة على ابتكار أساليب جديدة فى الصناعة والتعليم والرعاية الصحية والمكتبات والإجراءات والتطبيقات التجارية وأمورا عدة ربما لا يتسع المجال لسردها.

الوقفة الثانية

انسياب المعلومات وإدارة المعرفة

لعل كل ما سبق يذكرنا بنبوة ألبرت أينشتاين التى توقع فيها انفجار قنبلة مماثلة للقنبلة الذرية وهى قنبلة المعلومات، وها نحن نشاهدها تتحقق مع نهاية القرن العشرين، فهذا الانفجار فى المعلومات المرتكز على التطور السريع للتكنولوجيا خصوصا فى مجال الحواسيب والاتصالات دفع العديد من الدول والمؤسسات إلى إعادة النظر بالخطط الرامية إلى الدخول فى العصر الجديد والتكيف مع الواقع للمعلومات.

فلم يعد أمامنا إلا التسليم بحقيقة وواقعية مجتمع المعلومات والمعرفة، إذ إن المتأمل للمستجدات والمعطيات العصرية لا يستطيع أن يتخيل أى شكل من أشكال فعاليات المجتمع المعلوماتى دون أن يعتمد اعتماداً أساسيا على تداول المعلومات فى نسق الشبكات الحاسوبية وتقنيات الاتصالات عن بعد، حيث يُعد تراسل البيانات والمعلومات (المعطيات) عبارة عن نتاج طبيعى لتزواج تقنيات المعلومات والاتصالات والذى أدى إلى نتاج وسائل جديدة لتراسل البيانات، وبناء على الطرح أعلاه فإن الصراع والتحدى الذى

سبق أن اعترفنا به لم يعد صراعا حدوديا جغرافيا سياسيا، بل إنما غدت التحديات والصراعات بين المجتمعات صراع تقنيات ومعلومات صراع امتلاك وقدرة على الاستيعاب ومن ثم الإنتاج والإبداع.

ومن المفيد التذكير بأن المعلومات قد غدت تنشر وتبث بكافة الأشكال وبدون حدود الأمر الذى يفرض نمط علاقات وتعامل جديدة بين القنوات المبثه والأخرى المستفيدة، وإزاء لمثل هذه الوضعية غير المتكافئة والمتوازنة فإن الضرورة تحتم إيجاد تشريعات وحماية فكرية تنساب وفقًا لها المعلومات وقيمًا أخلاقية من خلالها يتم التعامل لتبادل المعلومات بين الأفراد والمؤسسات المجتمعية، ولعل الإشكالية المعلوماتية التى نود إثارتها تنطوى على قضيتين اثنتين: الأولى: حرية تداول المعلومات وحماية الملكية الفكرية. والثانية: حول تغير أسلوب ونمط تداول وإتاحة المعلومات من الشكل التقليدى إلى الشكل الإلكترونى.

ولعل طريق النجاة من مثل هذه الإشكاليات هى سياسة معلوماتية باعتبار أنها شأنها شأن السياسات العامة الأخرى، إذ تعتبر أساسا متكونة من السياق السياسى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى... إلخ، وبالتالى فإن هناك جملة من القيم التى تشكل السياسة والعمليات النسقية المجتمعية الناتجة عنها والتى من بينها الإتاحة والحرية أى ديمقراطية المعلومات وحقوق توفيرها للناس والخصوصية والانفتاح المعرفى والفائدة خاصته مع ميلاد دولة الإدارة الإلكترونية، حيث إن قيمة المعلومات تتحدد بفائدتها وخصوصا إنها ذو قيمة اقتصادية وتكاليف وعائد. وربما من السهل تحديد التحديات وصياغة القيم والمفاهيم، ولكن يبقى تصميم سياسة كفيلة[٥] بمواجهة تلك التحديات المفروضة علينا من جرى التدفق الأحادى للمعلومات خصوصا مع وجود قضايا الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر والإتاحة العادلة للمعلومات وغيرها من القضايا الأخرى.

ويلاحظ المتتبع للتشريعات الدولية التى تسعى إلى وضع قوانين الحماية الخصوصية المعلوماتية وإرساء قواعد عادلة لتداول المعلومات عبر الحدود الدولية أن معظمها تجابه بمعادلة غاية فى الصعوبة ما بين ضرورة إتاحة المعلومات وتداولها دون عقبات، وبين احترام خصوصية المعلومات وعدم استغلالها للإضرار بالغير، ومن هنا يكون منشأ التضارب بين المصالح - المصالح الوطنية - الدولية سواء فردية/ مؤسسية ومصالح الاستثمارات العاملة متعددة الجنسيات.

مع العلم بأن قضية إتاحة المعلومات بشكل متكافئة قد تكون قابلة للتأويل على عدة أوجه ومفاهيم[٦]، سواء من وجهة نظر الجهة المستفيدة من المعلومات أو الطرف المالك للمعلومات والمتحكم فى إتاحتها وانسيابها، لذا فإن إتاحتها ليست بالمفهوم المحايد والسهل فهو يحمل ما بين ثناياه عدة تعقيدات. كما أنه من الملاحظ على المعلومات أنها تتسم بالنمو والتطور السريع الأمر الذى يجعل الأولى تتصف بالبطء أمام سرعة تدفق وانسياب المعلومات، فعندما يتخلف القانون عن مواكبة

التطور المعلوماتى، فإنه إزاء الظروف المتغيرة ينتج لنا قضايا وإشكاليات ليس من السهل الخوض بها وإيجاد حلولاً لها.

ومن المعلوم بأننا عندما نتطرق إلى مثل هذه المواضيع لابد من التنويه بقدرة التقنية الحديثة على تجميع وتحليل المعلومات، أى إعادة تشكيلها لتصبح سلعة ذو قيمة، وأن عملية إنشاء القيمة للمعلومات التى لم يكن لها قيمة من شأنها أن تخلق مصالح وصراعات كالملكية والخصوصية[٧]، فمجتمع المعلومات هو المجتمع الذى يعتمد فى الأساس على إنتاج واستهلاك المعلومات والتى بدونها يفقد المجتمع حركته وتناغمه.

مما لا يرقى للشك قد غدت المعلومات مورداً وتنظيم تدفقها وانسيابها تقنيًا أهم مقومات استثمارها، ومن هنا كان حرص المجتمعات كل حسب وعيه على التخطيط وتوظيف التقنيات المتاحة لضمان انسيابها، فلكل مجتمع أيًا كان موقعه، وأى كانت حدوده، نظامه الخاص بتدفق المعلومات فنظام المعلومات موجود حيثما وجدت الحاجة إلى التواصل، وإنما الاختلاف فى أنماط الأدوار والعلاقات مع التفاوت فى المستويات، بمعنى ما يكون مناسبا لمجتمع ما قد لا يكون كذلك لآخر.

وإذا ما سلمنا بأن سلسلة انسياب وتدفق المعلومات عبر القنوات تقنية الإلكترونية تتم بين حلقتى (منتجى المعلومات والمستفيدين منها أو المستهلكين لها) فإن ذلك يقودنا إلى وظيفتين رئيستين فى سلسلة انسياب المعلومات، هما إنتاج المعلومات والإفادة منها وعادة تتم عملية الإنتاج من خلال نموذج توزيع متضمنًا سوقًا تتوافر به المعلومات، بينما فى عملية الإفادة فإنها تتضمن التوصل إلى السوق المعلوماتية.

وبناء على الطرح أعلاه فإن المعلومات يتم معالجتها: أولاً: وتوليدها إلكترونيًا عبر قنوات ليتم توزيعها وتسويقها. ثانيًا: أى الإعلان عنها والترويج لها بغرض الإفادة التى تتم بواسطة لأجل المستفيد النهائى، أى تأتى فى نهاية سلسلة الانسياب وظيفة الإفادة والتسليم الإلكترونى[٨]، وفى إطار هذا النموذج يتم تدفق وتراسل وانسياب المعلومات عبر آلاف الأميال والذى يُعد بمثابة الشريان الذى يتدفق عبره نهر المعلومات إلى مختلف خلايا جسد البنية الكونية للمعلومات أو القرية الكونية المستقبلية.

ولعل ما يؤكد ذلك حدوث طفرة ملحوظة فى شبكات المعلومات وتراسل المعطيات نتيجة لانتشار الألياف الضوئية Optical Fiber وغيرها من خطوط البث ذات الكفاءة العالية والتى تقودنا إلى التسليم بالتحقيق فكرة القرية الكونية والمدينة الافتراضية القائمة أساسا على الشبكات الداخلية والخارجية فى توفير المعلومات والمعتمدة إلى حد بعيد على المستفيد النهائى فى الوصول للخدمات المعلوماتية من خلال حاسوبه المحمول[٩]، وهذه الفكرة إذ ما أمعنا النظر نجدها آخذة فى النمو إذ إنها قائمة أساسا على الاستخدام الصحيح للمعلومات وانتظام عملية انسيابها وتراسلها ومعتمدة إلى حد كبير على توظيف تقنيات المعلومات ووسائل الاتصالات عن بُعد.

ولن تكتمل الصورة إذا لم يكن لدينا فهمًا واضحًا لمكونات تقنيات المعلومات التى تعتبر جوهر «المعلوماتية» حيث نجدها مبنية أساسا على العتاد أو شبكات المعلومات Hardware والبرمجيات Software، إضافة إلى العنصر الأهم فى هذه المنظومة المتكاملة، وهو الإنسان صانع المعرفة من حيث تشكلها وأساليب استخدامها أى الموارد المعرفية Knowledge ware، ولعل هذا يذكرنا بقول فرانسيس بيكون إن المعرفة قوة فعندما تملك المعرفة والمعلومات تملك قوة لا يستهان بها ونحن نعلم جميعًا أننا نعيش فى زمن العلم والتقنية ومن يملك المعرفة ولا يستطيع إدارتها وتوظيفها واستغلال مواردها بطرق مثله لا يستطيع المواجهة والمنافسة.

ويمكن أن نضيف فى معرض نقاشنا هذا أن المعرفة كسياق مفاهيمى ما هى إلا حلقة ضمن مجموعة حلقات فى سلسلة إجراءات دورة حياة النظام المعلوماتى، والتى تبدأ بالبيانات Data كمعطيات بكر نجدها مشتملة على أرقام وصور ورسومات وأحداث وأفعال ومتغيرات أخرى ترتبط بالعالم الواقعى، وإذا ما تم إدارتها ومعالجتها بالنظم والإجراءات التقنية بغاية تحويلها للمخرجات عندها تصبح معلومات Information، وفى هذه الحالة تكون نتاجا طبيعيا لعمليات المعالجة تلك، بمعنى آخر إعادة توليد المعطيات وخلق قيمة لها لتفيد أولا فى الإحاطة والإدراك ومن ثم لمساندة ودعم عملية اتخاذ القرار، ولتكون كما تراكميا معرفيا كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

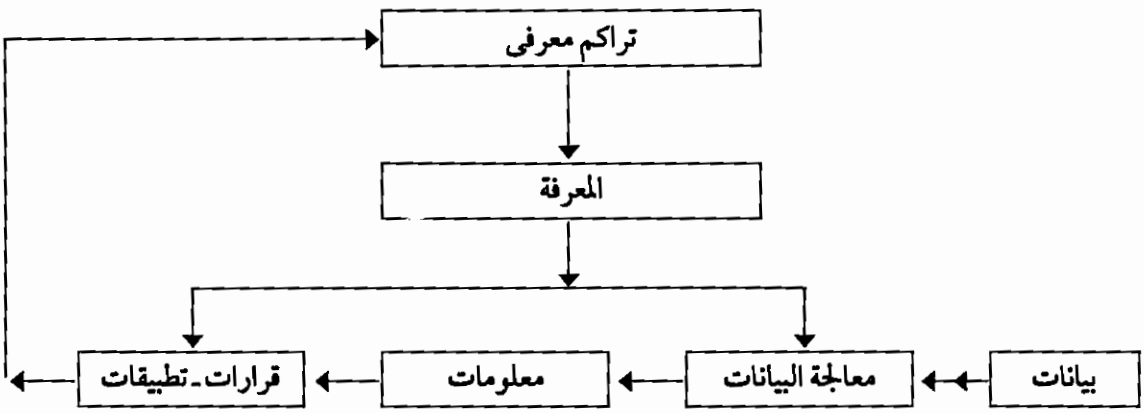

شكل (٣) دورة حياة النظام المعلوماتى المعرفى

ويمكننا أن نستنتج منطقيا أن المعرفة Knowledge هى حالة أعلى أرقى من مستوى الإحاطة والإدراك، إذ أنها تتضمن الترشيد لاتخاذ أنسب القرارات والحكمة فى التطبيق، وبالتالى فإن إدارتها تستوجب السياسات والاستراتيجيات التى تستهدف تنظيم واستثمار جملة من الموارد الفكرية والتنظيمية والإبداعية والتقنية، ويُعد العمل من أجل تعظيم كفاءة

استخدام رأس المال الفكرى فى نشاط الأعمال وفق إطار تشبيكى تقنى ومعرفى جوهر عملية إدارة المعرفة[١٠]، وأساس تقدم المعلومات هو توفير أساليب وتقنيات المعالجة فعماد المجتمع هو الصناعات والمرتبطة بالمعلومات والمعرفة، إذن السوق المستقبلية هى سوق المنتجات المعرفية الإبداعية.

الوقفة الثالثة:

المشروع الوطنى للمعلومات ومواجهة التحديات

وكما اعترفنا فى جزء سابق من الورقة عن أن الكلمة المفتاح لكل ذلك هى التنمية المعلوماتية، فلا يخفى على المتتبع ما أنتجته اليابان التى خرجت من حرب مدمرة وأصبح لديها ثانى أقوى اقتصاد فى العالم، كذلك كوريا الجنوبية أيضا التى خرجت من عدة حروب وبدأت فى السنوات العشر الماضية تغزو أسواق العالم، إضافة إلى ما خططت له ماليزيا فى غضون العشرين سنة الماضية والتى أصبحت اليوم لديها صناعات متقدمة. . . فماذا ينقصنا حتى نصل إلى ما وصلوا إليه؟ وإلى متى نكون دولاً مستهلكة تابعة. . . ؟

إن القضية تستوجب منا سرعة تحديد الهدف والوسيلة لبلوغ المستوى المنشود، ولعل الهدف واضحًا وكامنًا فى إيجاد توجه على أعلى مستوى للتركيز على تقنية المعلومات، ولكن يبقى المنهج أو السبيل لذلك، فهل يكون ذلك من خلال إقامه نظام مؤسسى لتؤكل له المهام، سواء كانت هيئة أو أمانة أو مجلس. . . إلخ بغض النظر على اختلاف التسميات، أما عن طريق عمل خطة وطنية يضعها ويشرف عليها التخطيط، أما إننا بحاجة إلى رسم رؤية وطنية استراتيجية مستقبلية على غرار رؤية ماليزيا عام ٢٠٢٠ والتى ترى فيها نفسها فى مصاف أهم دول العالم فى هذا المجال.

ما أود التأكيد عليه هو أن قضية المعلومات ومعالجتها باتت من القضايا الجوهرية لأنها تشكل ثروة وطنية لما لها من دور فاعل فى تحقيق التقدم العلمى والتطور الثقافى الإبداعى، ومن ثم ينعكس على تطوير قطاعات التنمية والتنمية البشرية على وجه الخصوص، وهذا بطبيعة الحال يعجل بالانتقال المجتمعات إلى مستوى مجتمع المعلومات والمعرفة.

إلا أن ذلك الدور الفعال أقصد للمعلومات لايتحقق بمجرد وجود هذه الثروة، وإنما فى كيفية استثمارها وإدارتها وإيصالها إلى المستفيدين فى الوقت المناسب والقدر والجودة المطلوبين، وأن هذا لا يتأتى إلا بالاهتمام بالتنمية المعلوماتية وصناعة المعلومات وإيجاد النظم الملائمة لذلك، إذ إن المعلومات هى بمثابة السلطة العليا لتنمية الغد، بل لا تنمية دون معلومات[١١] فالتنمية تُعرف بأنها قدرة وإمكانية مجتمع ما على إضافة قيمة للموارد المادية وغير المادية التى أساس إنتاج الثروة وعامل مهم فى المساهمة فى التوزيع العادل.

دون ريب يمكننا تصور قوة المعرفة تبنى وتتشكل أساسا على المعلومات والتقنية والتى يُعد التوثيق أداة تنظيمها وإدارتها، فبناء على هذا المشهد تكون المعلومات سلطة ومراكز المعلوماتية قنوات تسويقية لتلك السلطة، وبالتالى خدمات المعلومات وسيلة للترويج والتسويق، وباعتبارها

سلطة وقوة فإنه لا قيمة لها إذ لم يتم استثمارها وتحويلها للمعرفة. إلا أن هذا التصور يستوجب توافر بنية تحتية وفوقية بالنظام المجتمعى، كما سبق واعترفنا حيث نجده قائما على مصادر أو موارد فكرية وإبداعية.

وإزاء تلك البنى الفوقية والتحتية وما يتبعها من قوة إبداعية ومعرفية وتقدم مجتمعى تبرز لنا خارطة جديدة لم نعهدها من قبل تكون فيها دول غنية تمتلك كافة الموارد المعلوماتية والخدمات والمقومات وأخرى فقيرة تفتقر للموارد والمقومات المعلوماتية، وبالتالى لاتستطيع مجرد النهوض من عثراتها لأن المقومات لدينا مفقودة، ويكون الفارق بين الذين يملكون والذين لا يملكون متمثلاً فى مدى القدرة على الوصول إلى المعلومات واستخدامها بل وتحديثها.

ما أود التنبيه إليه مجددًا أن عصر شبكات المعلومات يلزم كل دولة بإيجاد قدرات لاستيعاب ومواءمة التقنيات العالمية مع الحاجات الوطنية أن عصرنا هذا عصر المعلومات والمعرفة، إذ إنه يحتم عليها تنمية إمكانيات مواطنيها عن طريق التنمية الإبداعية ورعاية روح المغامرة الخلاقة، وبهذا سوف تصبح الدول والأفراد أغنياء حتى لو كانوا لا يملكون الكثير من رأس المال.

ولا شك بأننا عندما نتطرق إلى مثل هذه المواضيع لابد لنا من وقفة مع بعض التجارب الريادية والتى نورد منها على سبيل المثال لا الحصر :- التجربة الكورية التى لم يكن لديها موارد طبيعية كافية ورأس مال، إلا أن مواطنيها بما يملكون من روح التحدى والثقة فى أنهم يستطيعون أن يصبحوا دولة متقدمة من الطراز الأول فى القرن الجديد على حد تعبير السيد كيم داى يونج رئيس جمهورية كوريا، ويمضى فى حديثه عن مصدر ثقتهم فى إمكاناتهم وطاقاتهم الداخلية والتصميم على تطوير أنفسهم للدرجة القصوى مع تفاؤلهم الصامد للتعليم، حيث قام الكوريون ببناء قاعدة تثير الإعجاب فحولوا الثقافات المستوردة إلى ثقافاتهم الخاصة.

ويشير تقرير التنمية البشرية للسنة الماضية أن عدد مستخدمى الإنترنت فى كوريا وصل إلى ٢٠ مليون وحوالى ٢٨٪ من السكان أو ٤ ملايين منزل يمكنه الوصول السريع للإنترنت كما يخططون لإعداد ما يقارب من ٢٠٠٠٠٠ متخصص فى المعلومات والتقنية مع حلول عام ٢٠٠٥[١٢]، وفى إطار اهتمامها بإنشاء حكومة إلكترونية اتخذت وسيلتها لذلك توظيف تقنية المعلومات فى إدارة أعمالها اليومية وأنشأت وزارة لإدارة الحكومة والشئون الداخلية للإشراف على مشروع الحكومة أو الإدارة الإلكترونية وتمحورت خطتها حول تحقيق نظام المحطة الواحدة والخدمة بدون توقف مع تنويع إيصال الخدمات الإلكترونية، وتوفير خدمة إلكترونية مفتوحة ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق المشاركة فى التشغيل ووضع البنية التحتية ورفع مستوى المعرفة المعلوماتية، وقدتم تنفيذ المشروع الوطنى الإلكترونى بربط شبكات المؤسسات العامة وتمكين المواطنين بالحكومة من استخدام الحاسوب والتبادل الإلكترونى للوثائق وتقاسم البيانات، وأقامة خدمات معلومات وإيصالها إلكترونيا[١٣].

وفى نفس السياق يلاحظ المتتبع للتطورات على الساحة الدولية فى مجال تقنيات المعلومات جهود السلطات الصينية التى يرجع تاريخها إلى ١٩٥٨ ومحاولتها لصياغة سياسة معلوماتية وطنية والتى تزامنت مع إنشاء المعهد الصينى للمعلومات العلمية والفنية كمركز وطنى للمعلومات، إلى جانب عدة مراكز معلومات قطاعية، أما الدراسة المنهجية العلمية لذلك فقد بدأت عام ١٩٨٥ مستعينة بتوجيهات هيئة اليونسكو الدولية متخذة من تطبيق واستخدام تقنيات المعلومات بؤرة أنشطة المعلومات المختلفة لتأسيس وتطوير نظم استرجاع المعلومات وإنشاء قواعد معلومات وزيادة سرعة بث البيانات من خلال البنية الأساسية للاتصالات عن بُعد.

كما اتخذت الصين عدة معايير لتداول المعلومات والسيطرة على تدفقها، حيث أعلنت السلطات فى الحادى عشر من فبراير عام ١٩٩٦ إنه يجب على المستفيدين من خدمات الإنترنت والبالغ عددهم فى ذلك الوقت ٥٠٠٠٠ مستفيد تمرير اتصالاتهم الإلكترونية خلال سلسلة من حوائط الحماية FINE WALLS التابعة لوزارة البريد والاتصالات بعيدة المدى، بمعنى أخر أن الصين، تسعى لإنشاء شبكة قومية مستقلة ترتبط بالعالم الخارجى خاصة بعد انضمام هونج كونج للصين فقد غدت تمثل قوة كبرى خاصة فيما يختص بملكية المعلومات وبثها وتوصيلها.

ويضاف إلى ذلك اهتماماتها بالمشاريع الوطنية للمعلومات الإلكترونية مثل مشروع الجسر الذهبى واكتمال تطوير الطريق الفائق السرعة للمعلومات الإلكترونية، ومشروع التجارى الذهب، والبطاقة الذهبية أو العملة الإلكترونية، ومشروع الضريبة الذهبى الذى يهدف لإنشاء نظام معلومات ضريبى إلكترونى[١٤]، مما يجعلها مؤهلة مستقبلاً لتصبح الشريك الأكبر فى نظام المعلومات الكونى.

ويضاف إلى ذلك التجربة الماليزية التى سعت جاهدة إلى تنمية وتطوير البنية التحتية والبنية المعلوماتية، حيث خططت ونفذت مشاريع عدة فى مجال التقنية المعلوماتية ربما لا يسعى المجال لسردها تفصيلا، ولكن يمكن تناولها بشكل مختصر، فلا يخفى على المتتبع رؤيتها المستقبلية تلك التى بدأتها من عام ١٩٩٦ والتى تستهدف تحويل ماليزيا إلى مجتمع معرفى مع حلول ٢٠٢٠، وبالتالى الريادة فى العصر المعرفى، وقد كانت البداية باستثمار رأس المال البشرى والتنمية المعرفية بمعنى يخلق مواطنين جددا وفق بيئة الإلكترونية عادلة (ديمقراطية المعلومات) للوصول إلى مجتمع معرفى معتمداً على القيمة، وذلك من خلال تأسيس بنى أساسية (تجهيزات ومحتوى وقوانين) وتطبيقات عملية من أجل استثمار المعلومات وتوظيفها فى حلول إشكاليات بيئة العمل.

أما عن الاستراتيجية الماليزية فقد اشتملت على ثلاثين مشروعًا إلكترونيا، وذلك فى إطار الجوانب الآتية :- الاستقلالية الإلكترونية «٥ مشاريع» من أجل إنشاء وإدارة نظم أمن دفاع لمحاربة التهديد الإلكترونية والانتهاكات

المحتملة، والتعليم الإلكترونى «٩ مشاريع» لتطوير محتوى إلكترونى ماليزى وتطوير برمجيات وأدوات لتلبية حاجات المجتمع المعرفى وخلق المدارس الذكية، والاقتصادية الإلكترونى «٣ مشاريع» بهدف تعديل التشريعات لتسهيل التجارة الإلكترونية مع دعم وتشجيع وتطوير سياسة الإبداع، والمجتمع الإلكترونى «٧ مشاريع» لتنفيذ برنامج يعم جميع البلاد ولنشر تقنية المعلومات والاتصالات من أجل تفعيل دور العامل البشرى فى الخطة الوطنية للمعلومات، والخدمات العامة الإلكترونية «٦ مشاريع» بغرض تنفيذ برامج تدريبية لجميع شرائح المواطنين بالقطاع العام للعمل بفعالية فى بيئة عمل الحكومة الإلكترونية.

وتكون إدارة الخطة الماليزية عن طريق المجلس لتقنية المعلومات الذى يستهدف تشجيع النمو مستدام لتطوير واستخدام تقنية المعلومات عن طريق تبنى استراتيجية للبحث والتطوير، واستراتيجية للسيطرة والتحكم فى التقنية المعلوماتية والتأكد من أنها تندمج بشكل طبيعى وسلس مع التطور المجتمعى والاقتصادى[١٥]، وبالتالى إقامة جسور عالمية لانسياب وتبادل المعلومات وتقليص الفجوة الرقمية، وما أكثر التجارب الرائدة والمحاولات الناجحة التى ربما لا يتسع المجال لحصرها وسردها جميعًا.

وبقى أن نبلغ رسالة أساسية ومهمة ألا وهى إذا ما سلمنا بقرار التنمية المعلوماتية كخيار حيوى لتحقيق التنمية الوطنية (الاجتماعية - الاقتصادية) ومنطلقًا لتحقيق التكامل العربى وإذا ما ضمنا ذلك علينا كأبناء أمة واحدة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لترتيب أولويات تنفيذ المشروع الوطنى للمعلومات من أجل التنمية كما هو مبين بالشكل رقم (٤)، مع التركيز بشكل أساسى على كيفية إفادة الدول العربية منفردة وكجماعة من الطريق فائق السرعة للمعلومات، ولعل النهج لذلك يكون من عدة زوايا أولاً بنقل التقنية وتوطينها وتوظيفها والاهتمام بالبحث العلمى بصفة عامة والبحث العلمى فى مجال الاتصالات والمعلومات بصفة خاصة، ودون شك سينعكس بطبيعة الحال على توطين المعرفة وإنتاج تقنيات المعلومات، ومن جهة ثانية حث المؤسسات التعليمية على مختلف المستويات بالتجاوب السريع مع متطلبات مجتمع المعلومات والمعرفة.

ولعلها الثالثة تكون بضرورة تبنى الدولة مهمة رسم السياسات والتخطيط للاستراتيجيات بمعنى ضرورة وضع آليات عربية دولية لتعبيدها حتى يتيسير الانطلاق عبرها فى ضوء استراتيجية عربية شاملة تراعى ظروف وطبيعة مجتمعنا العربى وأهداف كل دولة من الدول العربية شريطة أن ينبع التخطيط من آلية عمل دولى تعاونى تشترك فى التحضير له والإشراف عليه هيئات ومنظمات دولية متخصصة بالمجال مثل (UNISIST/ UNDP / UNISCO).

ولاستكمال تصورنا لابد أن تكون لدينا رؤية واعية لمعطيات العصر والتخطيط المتأنى للمشروع الوطنى للمعلومات والتطبيق العلمى السليم لنتمكن من الوصول إلى تحقيق تخطيط

استراتيجى ناجح لقطاع المعلومات يساهم فى إرساء دعائم مجتمع المعلومات والمعرفة فى حدود إمكانيتنا العربية، وبالتالى نخلق لأنفسنا دورًا فى سيناريو النظام الدولى العالمى للمعلومات - ولو ثانويا - بمعنى آخر أن التخطيط العلمى الواعى يمكن أن يوصلنا إلى شىء ما حتى لو كان ذلك هو الحد الأدنى لأن الأساليب المذكورة آنفًا لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها، بل تحتاج إلى وقت وصبر وتدرج فى عمليات التطبيق وتضافر الجهود، وفى ذات الوقت يتطلب منا الجدية والانضباط والدقة فى التعامل واحترام عنصر الزمن والحرص على المصلحة العامة، فذلك أساس تقدم ورقى الشعوب والمجتمعات.

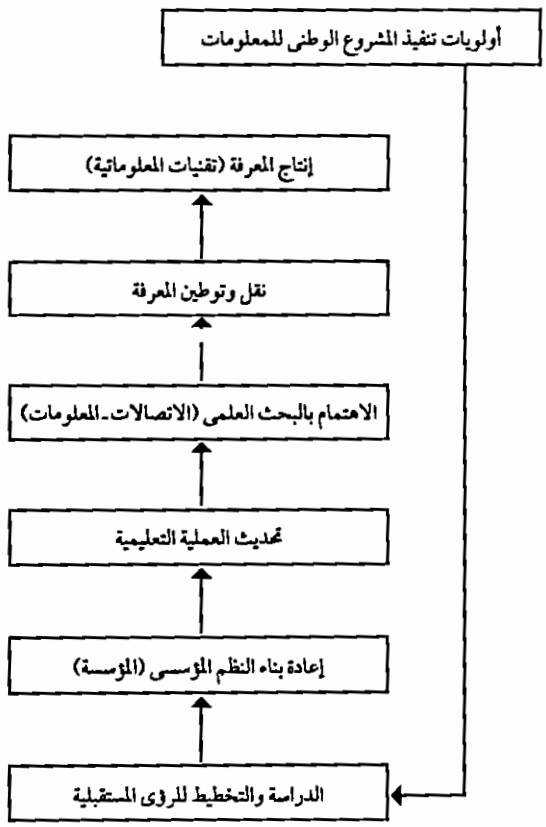

الشكل رقم (٤) سلم أولويات تنفيذ المشروعات الوطنى للمعلومات من أجل التنمية

واستنادًا على ما ورد بالورقة من مقدمات وما تابعها من معطيات لم يعد أمامنا كمتخصصين إلا التفكير كونيًا والإنجاز محليًا من أجل مواجهة التحديات المستقبلية الوشيكة، فمن المجدى بنا التعلم والإفادة من محاولات وتجارب الآخرين واستيعاب تطبيقاتهم التقنية وكيفية توظيفها بشكل فعال وإيجابى للرفع من كفاءة وقدرات وآليات العمل فى كافة أجهزة الدولة.

وفى سياق ذلك هنالك بعض الخطوات الإيجابية الملحوظة التى من الممكن اعتبارها بدايات أولى على الطريق العلمى السليم إذا ما قدر لها التطبيق والتنفيذ الفعلى، والمتمثلة فى الجانب التشريعى والتى تعنى بمثابة الصحوة والإدراك لصانع القرار لأهمية مثل هذه المشاريع، إذ إنه لا يخفى على المتتبع ذلك الاهتمام الذى تجسد فى إصدار قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٥٠٠) لسنة ١٣٧٠ و.ر (٢٠٠٢) بشأن إعادة تشكيل اللجنة الملكفة باستكمال الدراسة المتعلقة بإدخال الميكنة الحديثة والتقنية فى الإدارة.

وأن هذا التفكير حول إمكانية إيجاد إدارة إلكترونية تربط كافة القطاعات المجتمعية من أجل تيسير انسياب المعلومات وتبادلها، وما يتبع ذلك من تدريب وتأهيل وتجهيز النظم المؤسسية بالدولة للدخول بثبات فى عصر الإدارة الإلكترونية، ومن أجل أن تكون الجماهيرية عضوًا فاعلاً ومتفاعلاً فى نظام المعلومات الكونى المستقبلى، فكل هذا يعتبر بمثابة الخطوة الأولى على درب المشروع الوطنى للمعلومات من أجل التنمية.

قائمة المصادر:

(١) ياسر يوسف عبد المعطى. «ألفية المعلومات.. وضرورة تنسيق عربى فى مجال المعلومات». دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات، مج٥، ع٢ (مايو ٢٠٠٠). ص ٧-٩.

(٢) محمد جلال سيد غندور. «الاستراتيجية المعلوماتية الأوروبية نماذج من فرنسا والدول الإسكندنافية» مجلة الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. ع١٣، ٢٠٠٠. ص١٦-١٧.

(٣) هشام بن عبد الله عباس. «العرب وعصر المعلومات: تحديات ومواجهة» دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات، مج٦، ع٢ (مايو ٢٠٠١). ص٩-١٢.

(*) ومن المعلوم أن تاريخ وضع التصور الرئيسى للطريق فائق السرعة للمعلومات يرجع إلى مارس ١٩٩٤ فى مؤتمر الاتحاد الدولى للاتصالات فى بيونس آيرس بالأرجنتين، حيث شارك فى هذا المؤتمر ممثلون ل ١٣٢ دولة، حيث صرح السيد آلبرت جور نائب الرئيس الأمريكى بذلك مشيراً للفوائد التى تترتب على الاتصال والتعامل البشرى الإلكترونى موضحًا إمكانية خلق شبكة دولية عالمية للمعلومات يمكنها أن تحمل الرسائل والمعلومات بسرعة الضوء من أكبر مدينة لأصغر قرية فى أى قارات العالم الست.

(٤) حنان الصادق بيزان «مجتمع المعلومات مدخل للمعلوماتية: نحو رؤية استراتيجية» مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، ع٧، ٢٠٠١. ص٢٨١-٢٨٣.

(٥) أبو بكر محمود الهوش. «نحو استراتيجية عربية للدخول إلى عصر الفضاء الإلكترونى» مجلة الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، ع١٧، ٢٠٠٢. ص ٢٠٩-٢١١.

(٦) أحمد بدر، جلال الغندور، ناريمان متولى. السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية: دراسات شاملة لمصر والوطن العربى وبعض البلاد الأوروبية والأمريكية والأسيويه والأفريقية..دار غريب، ٢٠٠١. ص٣١٧-٣١٨.

(٧) المصدر السابق، ص٢٧٧-٢٧٨.

(٨) جوهان فان هالم؛ مفتاح محمد دياب. «تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على تدفق المعلومات من المؤلف إلى المستفيد النهائى فى مجتمع الباحثين» دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات. مج٤، ع٢ (مايو) ١٩٩٩. ص ١٤٠-١٤٦.

(٩) حنان الصادق بيزان. «النشر الإلكترونى ومستقبل أوعية المعلومات الورقية» المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، س٦، ع١١-١٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٢، ص ٧٤-٧٥.

(١٠) سعد غالب ياسين. «المعلوماتية وإدارة المعرفة: رؤيا استراتيجية عربية» المستقبل العربى، ع٢٦٠، ٢٠٠٠. ص ١٢٠-١٢٤.

(١١) مجبل لازم مسلم المالكى. «المعلومات وخطط التنمية» العربية ٣٠٠٠. ع٢، ٢٠٠١. ص ١٩٣-١٩٦.

(١٢) UNDP. «تقرير التنمية البشرية: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية»، ٢٠٠١. ص ٢٤-٢٧.

(١٣) تقرير عن افتتاح ندوة «القيادات العليا حول الحكومة الإلكترونية» من http:// www.alwatan.com/graphics/ 2002.

(١٤) أحمد بدر.. وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص ١٣٧-١٥٨.

(١٥) عبد الله العبد القادر. «تجارب الدول فى إعداد الخطط الوطنية المعلوماتية» اللقاء السنوى الأول لمدراء تقنية المعلومات فى القطاعات الحكومية: التخطيط الاستراتيجى لتقنية المعلومات، جمعية الحاسبات السعودية، الرياض، ٢٠-٤-٢٠٠٢ www.govit.org.sa.